

عقدت لجنة الزراعة والري بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة: المهندس/ علاء دياب – رئيس اللجنة، وحضور عدد من السادة اعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين بقطاعي الزراعة والري وذلك في تمام الساعة الثانية ظهراً يوم الأربعاء الموافق ٣٠ مارس ٢٠٢٢ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

## ” التداعيات المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على قطاع الزراعة وسلاسل الإمداد الزراعية، ورؤية مجتمع الأعمال المصري لتأمين الزراعة المحلية، بما يضمن توفير السلع الزراعية الأساسية واستقرار اسعارها ”

**بدأ اللقاء بكلمة المهندس/ علاء دياب – رئيس اللجنة** ، وقد رحب سيادته بالسادة الحضور من أعضاء الجمعية، وقد اكد سيادته على أهمية هذا اللقاء لمناقشة كافة الاثار الاقتصادية المتوقعة على قطاع الزراعة المصرية في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية وخاصة بعد مجموعة القرارات الاقتصادية الجديدة التي اصدرتها الدولة.

### ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم مناقشة أهم التوصيات التالية:

في ظل الأزمة الراهنة التي يمر بها العالم أجمع الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، وما يليها من تبعات وأثار سلبية على إقتصاديات كافة دول العالم وتأثيرها على سلاسل الإمداد إستيراداً وتصديراً للسوق الروسي خاصة بالنسبة لمحاصيل القمح والذرة والزيوت، وهو ما يؤكد على ضرورة تحقيق الإكتفاء الذاتي للدولة من الزراعات والمحاصيل الأساسية، لذا فقد قامت لجنة الزراعة والري بجمعية رجال الأعمال المصريين بوضع مجموعة من التوصيات بما يسهم في تحقيق التوازن والإكتفاء لقطاع الزراعة في مصر ذلك على النحو التالي:

١. نرى أن الفرصة مواتية لإقامة مشروعات ضخمة في شمال وجنوب مصر، وكذلك دراسة الإستفادة من شمال السودان ، كما أن سعر القمح الحالي يشجع على الإستثمار ويمكن تطبيق فكر ومبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص PPP لمواجهة جزء من المخاطر المستقبلية والمتوقعة، على أن يكون مبدأ الشراكة قائم على الآتي :

- الدولة تحدد سعر لتوريد القمح يكون مدروس إقتصادياً ومالياً بحيث يدر عائد على رأس المال المستثمر للشركاء، اخذاً في الاعتبار ان تمويل شراء القمح بالوضع الحالي يمثل عبء اضافي كبير على الدولة وان الاتجاه لزيادة الإنتاج المحلي يلزم برامج زراعية في مساحات شاسعة يحتاج إدارة قطاع خاص ذو كفاءة
- مشاركة الدولة في الأراضي والبنية التحتية من طرق وطاقة وتأمين مياه.
- مشاركة البنوك المصرية والقطاع الخاص في التمويل والتشغيل لمساحات مرحلية من ٥٠ الف وتزيد إلى ١٠٠ الف فدان سنوياً في الأراضي الجديدة

٢. إعطاء مزايا تفضيلية لمزارعي القمح في الأراضي الجديدة وبشروط إستمرار الزراعة لمدة تتراوح بين ٣ – ٥ سنوات ( مزايا ضريبية وتمويلية)

### ٣. التوسع الحتمي في صرف وتوزيع المدخلات والاسمدة الزراعية لكافة الحيازات :

وضع آلية لصرف المدخلات والأسمدة الزراعية لكافة الحيازات الزراعية ما دون وما فوق ٢٥ فدان، حيث تعاني الحيازات فوق ٢٥ فدان من عدم الوفاء بالأسمدة لها ( البوتاسيوم - الفسفور - الفوسفات )، ووضع خطة لذلك من خلال جدول بالزراعات الموسمية واحتياجتها المحلية من الأسمدة بحسب الشهور والكميات المتاحة والفائضة للتصدير واسعارها، مع العلم أنه وفقاً لدراسات السوق لن يتأثر التصدير بعد تغطية الطلب المحلي (إحتياج السوق المحلي يبلغ ٤ مليون طن، بينما يبلغ الإنتاج ٧ مليون طن).

### ٤. ملف المياه (الهدف توفير ٣٠٪ من كمية الري في الوادى القديم والدلتا :

في ظل التحديات الخاصة بملف المياه، وضرورة إستثمار الفرص لحسن إستغلالها، وبالإشارة إلى قيام البنك الزراعي بتخصيص التمويل للتحويل من نظام الري بالغمر إلى الري المٌطور، لذا نرى ضرورة :

- التنسيق بين الجهات والوزارات المعنية بهذا الملف ( وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة الري - وزارة التموين والتجارة الداخلية - البنك الزراعي ) والإسراع من عقد إجتماعات لمجموعات العمل المتخصصة بها لوضع خطة عامة للتحويل إلى الري المٌطور وتقديم كافة التسهيلات والإستشارات الفنية لتحقيق هدف توفير المياه، مع دراسة مشروع بهدف تطوير زراعة قصب السكر لتقليل إستخدامه للمياه حيث أنه يستهلك كميات كبيرة منها .
- تشكيل فريق عمل من كلٍ من وزارة الزراعة والري والمحافظ ووزارة التجارة والصناعة ووزارة التموين بغرض التنسيق وتفعيل برنامج تحويل مخطط سنويا من الري بالغمر للرى بالطرق الحديثة ، حيث أن الوضع الحالي غير واضح ومتفرق بين الكثير من الجهات ولايؤدى الى نتائج ملموسة ومرجوة .
- الجدية والإسراع في تحويل زراعات قصب السكر في جنوب مصر الى الزراعة المتطورة ( رى مطور ، شتلات بدل العقل ، وميكنة ) للاستفادة القصوى من كل الجهات : الإنتاج ، الكفاءة ، توفير مياه وناتج القمح لإستخدامه في مجالات شتى .
- سيتم توفير ما يقرب من ٣٠٪ من المياه يمكن الإستفادة منه في زراعات القمح والزراعات الإستراتيجية الأساسية .

### وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على :

- يتم إنشاء جروب Whatsapp للسادة أعضاء لجنة الزراعة والري بالجمعية لضمان سرعة وسهولة التواصل.
- يتم إرسال كافة التوصيات التي تم مناقشتها والتوافق عليها خلال اللقاء إلى السادة أعضاء اللجنة من خلال جروب Whatsapp ، وذلك للنظر وإضافة إية نقاط أخرى إضافية يرون ضرورة وضعها ضمن التوصيات، تمهيداً لوضعها ضمن ورقة عمل متخصصة تقوم اللجنة بتوجيهها إلى كافة الجهات والوزارات المعنية.
- البحث مع أعضاء اللجنة من خلال جروب Whatsapp وكافة سبل التواصل، جميع النقاط والموضوعات والمقترحات التي يرغبون في مناقشتها من خلال لجنة الزراعة والري بالجمعية بغرض وضعها ضمن اجندة وخطة عمل اللجنة خلال الفترة القادمة.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس/ علاء دياب - رئيس اللجنة بتوجيه الشكر للسادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.